

من المئات للحكم الجدل وايضا الاستواء الذي في الشرع غير
 الاستواء الذي هو في الاصل فهذا هو قوله ولانه مختلف في
 الموقوفين في الوصوه بطريق شمول العدم وفي الشرع بطريق
 شمول الوجود فاما بديل آخر عطف على قوله فاما بديل
 المخلل وهو معاينة الصلة ومعها ان يثبت نقض
 حكم المخلل بعينه او بتغيير حكمها فليذكر منه ذلك التغير
 كقوله المسحركم في الوصوه فليس تثلثه كالغسل فقول
 مسح فلا يسهل تثلثه مسح لظنه وهذا اي الوصوه الاولى
 من الوصوه الثلاثة من المعارضة افعي الوصوه فقوله
 المسحركم نظير الوصوه الاولى وكقولنا في صفة في الابطال
 صفة في تملك كالتحطاب فتقال صفة فلا يولي عليها
 بولاية الحق كالمال فلم ينف مطلق الولاية بل ولاية
 بعينها لكن اذا انتفتت هي بغير سائرها بالاجماع اي
 لعدم القابل بالفضل فان كان من بغير الاجبار بولاية
 الاخوة ينف الاجبار بولاية العمومة ونحوها فهذا نظير
 الوصوه الثاني من المعارضة وكما في هذا فظ الجهد الثالث
 نظيرها وجهها فنكف قولت عما الاول ثم اخذ بالله
 عندنا لانه صاحب فرائض صحيح فبقا الثاني صاحب
 فرائض فاسد فيستحق بالنسب لكن تزوج بغير شهود
 فولدت

فولدت فالمتراض وان اثبت حكم آخر وهو ثبوت النسب
 من الزوج الثاني لكن يلزم من ثبوتها من الثاني بنفسه
 من الاول فاذا ثبتت المعارضة فالسبيل للترجيح بان الاول
 صاحب فرائض صحيح وهو اولي بالاعتبار من كون الثاني
 خاصا واما الثانية فهما ما فيه معنى التناقض وهو
 ان يجعل العلة معلولة والمعلولة وهي ذلك ايضا فان اريد
 هذا اذا كان العلة حكما لا وصفا لانه ان كان وصفا لا يكون
 حجة معلولا ولتحكم علة نحو الكفار جنس يجعلهم مائة
 فزجر عنهم كالمسلمين لان جلد المائة غاية خد البكر لاجم
 عاية خد النوب فاذا وجب في البكر غاية وجب في النوب
 غاية ايضا فان النوبة كلما كانت اكل فالجناية علينا
 تكون الفحش فجزاؤها تكون لفظا فاذا وجب في البكر البائة
 يجب في النوب اكثر من ذلك وليس هذا الا لاجم فان الشرع
 ما احجب فوق المائة الا لاجم والقراءة تكررت فرضا في
 الاوليين فكانت فرضا في الاخرين كالركوع والركعة
 فنقول المسلمون يجعلونهم ما يتلانه بجم نبيهم في جعل
 لعل جلد البكر علة لوجع الشيب فنقول لانه هذا لاجم
 النبي علة لجلد البكر واما تكرار الركوع والركعة فرضا
 في الاوليين لانه تكررت فرضا في الاخرين والمتراض

Copyright © King Fahd University